





باعتبارها من حيث المبدأ، فإنها لا تخضع لمبدأ عدم رجوع الرضا، وإنما تخضع لمبدأ عدم رجوع الرضا في حالة الإكراه، وهو ما يقتضيه المبدأ ذاته. (م/ ١٢/٥/٥٦٦١)

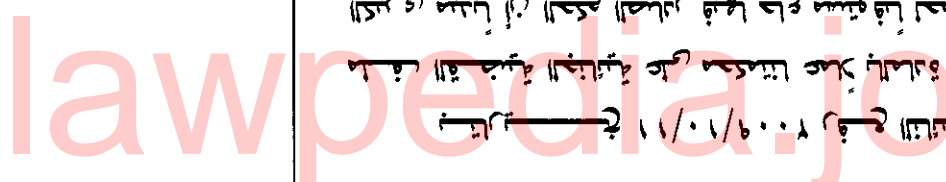
- ١- خاتمة (١/٢٦٨) المادة ٤٤٤ من القانون رقم ١٠٠/٨/٨
- ٢- خاتمة (٢٠٠٤) المادة ٤٤٤ من القانون رقم ١٠٠/٨/٨
- ٣- خاتمة (١٠٠٤) المادة ٤٤٤ من القانون رقم ١٠٠/٨/٨

:- إن المحكمة لم تأخذ بالحسبان أن المادة ٤٤٤ من القانون رقم ١٠٠/٨/٨، والتي تنص على أن الرضا لا يترتب عليه الرجوع، إنما هي منسوخة من القانون رقم ١٠٠/٨/٨.

=====

المراد

١- خاتمة (١٠٠٤) المادة ٤٤٤ من القانون رقم ١٠٠/٨/٨، والتي تنص على أن الرضا لا يترتب عليه الرجوع، إنما هي منسوخة من القانون رقم ١٠٠/٨/٨.



٢- خاتمة (١٠٠٤) المادة ٤٤٤ من القانون رقم ١٠٠/٨/٨، والتي تنص على أن الرضا لا يترتب عليه الرجوع، إنما هي منسوخة من القانون رقم ١٠٠/٨/٨.

٣- خاتمة (١٠٠٤) المادة ٤٤٤ من القانون رقم ١٠٠/٨/٨، والتي تنص على أن الرضا لا يترتب عليه الرجوع، إنما هي منسوخة من القانون رقم ١٠٠/٨/٨.

٤- خاتمة (١٠٠٤) المادة ٤٤٤ من القانون رقم ١٠٠/٨/٨، والتي تنص على أن الرضا لا يترتب عليه الرجوع، إنما هي منسوخة من القانون رقم ١٠٠/٨/٨.

٥- خاتمة (١٠٠٤) المادة ٤٤٤ من القانون رقم ١٠٠/٨/٨، والتي تنص على أن الرضا لا يترتب عليه الرجوع، إنما هي منسوخة من القانون رقم ١٠٠/٨/٨.

٦- خاتمة (١٠٠٤) المادة ٤٤٤ من القانون رقم ١٠٠/٨/٨، والتي تنص على أن الرضا لا يترتب عليه الرجوع، إنما هي منسوخة من القانون رقم ١٠٠/٨/٨.

٧- خاتمة (١٠٠٤) المادة ٤٤٤ من القانون رقم ١٠٠/٨/٨، والتي تنص على أن الرضا لا يترتب عليه الرجوع، إنما هي منسوخة من القانون رقم ١٠٠/٨/٨.

منهم حيث قام الشاهد إيراهم بإعطائه الهاتف وقام المتهم بإجراء مكالمة هاتفية وكان يقول (أيرا سيدي تعالو لي كمان نص ساعة عشان أوصل على الدار) وطلب من المجني عليه أن يذهب معه وقال له (أنا بدي إياك أحكي على التلغون وأعطيك إياه مشان تر جعلم التلغون) وانطلقت الحيلة على المجني عليه وتمكن المتهم من استدراجه إلى منطقة شجرية وقال للمجني عليه (بدي أدريك على حركات الأمن) وجلس على صخرة وأجلس المجني عليه بفضته وشده إليه ثم قام بالوقوف وقال للمجني عليه ((اشلح) ورفض المجني عليه وهدده قائلاً له (هسه بكلبك وبرزتك) وأرغمه على شلح ملايسه حيث قام المجني عليه بشلح ملايسه تحت التهديد والإكراه ثم شلح المتهم بنطالونه وكسونه واخرج فضيبه المنتصب ووضعه في قم المجني عليه رضمًا عنه وأمسك برأسه وأخذ يحرك به ثم قام بلف المجني عليه وجعله يحنى إلى الأسفل ووضع فضيبه المنتصب في مؤخرته رضمًا عنه حيث شعر المجني عليه بالأم وبتلك الأثناء سمع المتهم صوت أشخاص يقومون بالمغادرة على المجني عليه ولاذ بالفرار من المكان وقام ببيع الجهاز الخليوي العائد للشاهد إيراهم وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة واحتصل المجني عليه على تقرير طبيب يشعر بوجود تكدم في منطقة الشرج على الساعة السادسة من ميناة عقارب الساعة مع إصرار جراه أفعال المتهم .

باشترت محكمة الجنايات الكبرى نظر الدعوى وبعد الاستماع إلى أدلتها وبياناتها توصلت إلى الراقمة الجريمة التالية أنه :-

بتاريخ ٢٠٠٧/٧/٢ وأثناء أن كان المجني عليه مواليد ١٩٩٥/٥/١٢ سنة وشهرين) يلعب مع أصدقائه حضر إليهم المتهم وسألهم عن الساعة وانتحل صفة موظف وادعى أنه ملازم بالأمن العام وطلب منهم هاتف خلوي حيث قام الشاهد بإعطائه الهاتف وقام المتهم بإجراء مكالمة هاتفية وطلب من المجني عليه أن يذهب معه وتمكن المتهم من استدراج المجني عليه إلى منطقة شجرية وقال للمجني عليه بدي أدريك على حركات الأمن) وجلس على صخرة وأجلس المجني عليه بفضته وشده إليه ثم قام بالوقوف وقال للمجني عليه (اشلح) ورفض المجني عليه وقام المتهم بتهديد المجني عليه وأرغمه على شلح ملايسه حيث قام المجني عليه بشلح ملايسه تحت التهديد ثم شلح المتهم بنطالونه وكسونه وأخرج فضيبه المنتصب ووضعه بقم المجني عليه رضمًا عنه وأمسك برأسه وأخذ يحرك به ثم قام بلف فضيبه



ولما كان هذا الحكم مميزاً بحكم القانون طبقاً لنص المادة (١٣/ج) من قانون محكمة الجنايات الكبرى فقد رفع نائب عام محكمة الجنايات الكبرى أوراق هذه الدعوى لمحكمتنا مبدياً أن الحكم مستوفٍ لجميع الشروط القانونية وأقمة وتسمياً وعقوبة ولا يشوبه أي عيب من العيوب الواردة في المادة (٢٧٤) من قانون الأصول الجزائية .

وعن أسباب التمييز كافة المنصبة على تخطئة محكمة الجنايات الكبرى بالنتيجة التي توصلت إليها حيث اعتمدت على بيانات متناقضة :-

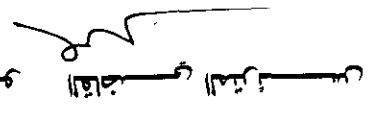
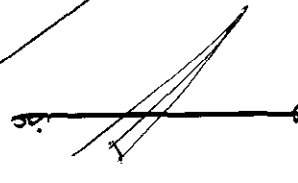
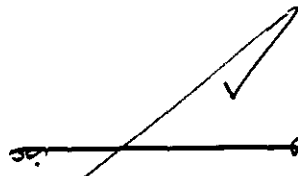
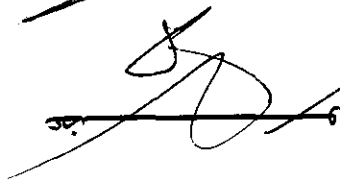
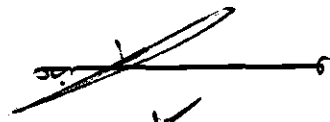
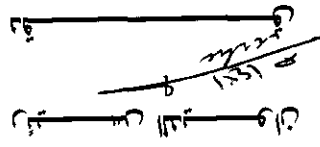
أ- من حيث الواقعة الجرمية :-

في ذلك نجد أن الواقعة الجرمية التي تحصلتها محكمة الجنايات الكبرى جاءت مستندة إلى بيئة قانونية ثابتة في الدعوى ومستخلصة استخلاصاً سائغاً ومقبولاً وأن محكمة الجنايات الكبرى قامت بتسمية البيئة واقتطاف أجزاء من شهادات الشهود الذين عولت عليهم في تكوين عقيدتها وفقاً للمادة (١٤٧) من قانون الأصول الجزائية والمعتمطة بأقوال المجني عليه والطبيب الشرعي والقيب و القيب مجازي وأقوال المتهم الشرطة حيث قدمت النيابة العامة البيئة الكافية على أنه أداها بطوعه واختياره والتقرير الطبي وهي بيانات تكفي للاقتناع بأن المحكوم عليه قد ارتكب الجريمة التي أدين بها ونحن بصفتنا محكمة موضوع تفر محكمة الجنايات الكبرى على ما توصلت إليه من هذه الجهة فيكون الطعن من هذه الجهة مستوفياً الرد .

ب- من حيث التطبيقات القانونية :-

نجد أن ما قارقه المتهم من أفعال مادية بتاريخ الحادث تجاه المجني عليه الذي لم يبلغ الخامسة عشرة من عمره وقت حصول الفعل والمتمثلة بتخليجه بسطوته وكسونه رضاً عنه ووضع قضيبه في فم المجني عليه وفي مؤخرته هذه الأفعال التي اترفها المتهم استطلت إلى عورة في جسم المجني عليه وخدشت عاطفة الحياة العرضي لديه وبالتالي فإن أفعال المتهم تشكل سائر أركان وعناصر جنائية هستك العرض بالعنف الشخصي لم يكمل الخامسة عشرة من عمره خلافاً

3.3



ق ا ا ص ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا a

ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا a

ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا a

ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا a

ا ا ا ا ا ا ا ا ا a

ا ا ا ا ا ا ا a

ا ا ا ا ا ا a

ا ا ا a

ا ا ا ا ا ا a

ا ا ا ا ا ا a

ا ا ا ا ا a

ا ا ا a

ا ا ا a

ا ا a

ا ا ا ا ا a